

**تدقيق الانصاح عن بعد الايرادات المتعلقة بالاستدامة المالية
طويلة الاجل**

أوراس عطاالله جميل

أ.د. صبيحه برزان العبيدي

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

Auditing disclosure of the dimensions of long-term financial sustainability

تدقيق الافصاح عن بعد الايرادات المتعلقة بالاستدامة المالية طويلة الاجل

Auras Atallah Jameel*

أوراس عطالله جميل*

Prof.Dr. Sabiha Barzan Al-Obaidi

أ.د. صبيحة برزان العبيدي

University of Baghdad / Higher Institute for Accounting and Financial Studies

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

تاريخ النشر: 2025/03/01

تاريخ القبول: 2024/08/21

تاريخ الاستلام: 2024/07/25

Received: 25/07/2024

Accepted: 21/08/2024

Published: 01/03/2025

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى اعداد برنامج مقترح للإفصاح عن التدقيق على أساس بعد الايرادات الخاص بالاستدامة المالية طويلة الأجل. وكانت مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث في إن المؤسسات المالية في البيئة المعاصرة تواجه تحديات متعددة تتطلب ادارة فعالة للإيرادات حيث يعاني المصرف الصناعي من نظام إدارة إيرادات غير فعال، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين التخطيط المالي والواقع، وتراجع في كفاءة الاستثمارات، وزيادة في المخاطر الائتمانية، وتقلبات ملحوظة في الأرباح، مما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لنظام إدارة الإيرادات . وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات مهمة، أهمها عدم وجود خطة استراتيجية مبنية على الإيرادات المتعلقة بالاستدامة المالية على المدى الطويل، وأن المصرف كان له حصة في عدد كبير من الشركات المتوقفة والخاسرة، وأن العائد على الاستثمار في الشركات التي استثمر فيها كان منخفضاً مقارنة بحجم الاستثمار. والنسبة للسنوات التي أجريت فيها عينة البحث، كانت نسبة العائد على الاستثمار على النحو التالي: 2015 = 0.06%، 2016 = 0.5%، 2017 = 0.6%، 2018 = 0.5%.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات كان من أهمها أن يقوم البنك بإعداد خطط شاملة للمستقبل تركز على البعد الإيرادي للاستدامة المالية على المدى الطويل، وأن تركز هذه الخطط على تحليل دقيق لاتجاهات السوق وتوقعاته، فضلاً عن الفرص والتحديات المحتملة. كما ينبغي للبنك أن يقوم بمراجعة شاملة لمخفظته الاستثمارية من أجل تحديد الشركات التي لا تحقق عوائد كافية، والأخذ بعين الاعتبار إمكانية بيعها واستخدام العائدات لتمويل مشاريع أخرى أكثر ربحية.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي ، الافصاح ، الاستدامة المالية طويلة الاجل

البحث مستل من اطروحة دكتوراه بعنوان (تدقيق الافصاح عن الاستدامة المالية طويلة الاجل وانعكاسه على القرارات الاستراتيجية / بحث تطبيقي)

Abstract:

The study aimed to develop a proposed program for disclosure of audit based on the revenue dimension of long-term financial sustainability. The research problem was that financial institutions in the modern environment face a variety of challenges that require the development of long-term plans to address the risks and challenges that institutions may face. These risks and challenges include the state of the economy, market risks, and other issues that may arise if it is discovered that institutions lack revenue-linked strategic plans, which may impact the achievement of sustainable growth and long-term financial stability. Therefore, the economic unit must make this issue one of its top priorities. The study reached several important conclusions, the most important of which were: the lack of a revenue-based strategic plan for long-term financial sustainability, the bank's stake in a large number of suspended and loss-making companies, and the low return on investment in the companies it invested in compared to the size of the investment. For the years in which the research sample was conducted, the return on investment was as follows: 2015 = 0.06%, 2016 = 0.5%, 2017 = 0.6%, 2018 = 0.5%.

The study concluded with several recommendations, the most important of which were that the bank should prepare comprehensive plans for the future based on the revenue dimension of long-term financial sustainability, and that these plans should be based on a detailed analysis of market trends and expectations, as well as potential opportunities and challenges. The bank should also conduct a comprehensive review of its investment portfolio to identify companies that are not generating adequate returns, and consider selling them and using the proceeds to finance more profitable projects.

Keywords: External auditor, disclosure, long-term financial sustainability

مقدمة

تعد استدامة الاموال وتنوع مصادر الاموال من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية ومنها المصرف الصناعي كثال واضح على مواجهة هذه التحديات، ويتضح ذلك من الأزمات المالية التي تحدث من وقت لآخر نتيجة لغياب الخطط الاستراتيجية والظروف السياسية والاقتصادية وغيرها من الظروف والتحديات.

تتجلى أهمية البحث في تدقيق الإفصاح عن مصادر الإيرادات في المؤسسات المالية وفقاً لأبعاد الاستدامة المالية، لما له من أثر على استدامة وتنوع الإيرادات لضمان تقديم الخدمات للمستفيدين والوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية عند استحقاقها. ويهدف البحث إلى تقديم برنامج مقترح لتدقيق الإفصاح عن وفق بعد الإيرادات المتعلقة بالاستدامة المالية بهدف تطوير إجراءات تدقيق الإفصاح المتعلقة بالبعد الإيرادي بهدف توجيه إدارة المصرف إلى الممارسات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف في الشق المتعلق بالإيرادات.

والانجاز أهداف البحث تم استخدام أربعة محاور لتقسيم البحث، المحور الأول يتعلق منهجية البحث ودراسات سابقة التي أجريت في مجالات الاستدامة المالية وعمليات التدقيق على الإفصاح. يتناول المحور الثاني الجانب النظري لمفاهيم تدقيق الإفصاح والاستدامة المالية، ويناقش القسم الثالث من البحث برنامجاً مقترحاً لتدقيق الإفصاح لمصادر الإيرادات المختلفة بناءً على أبعاد الاستدامة المالية، ويتناول الجزء الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان أثناء البحث.

أولاً: منهجية البحث The Methodology of Research

1- مشكلة البحث Research Problem

تكن مشكلة البحث في ان المؤسسات المالية في البيئة المعاصرة تواجه تحديات متعددة تتطلب ادارة فعالة للايرادات حيث يعاني المصرف الصناعي من نظام إدارة إيرادات غير فعال، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين التخطيط المالي والواقع، وتراجع في كفاءة الاستثمارات، وزيادة في المخاطر الائتمانية، وتقلبات ملحوظة في الأرباح، مما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لنظام إدارة الإيرادات ، ويبرز دور المدقق في توجيه ادارة المصرف الى الممارسات والاجراءات المناسبة لتقليل من المخاطر التي يواجهها المصرف في الجزء المتعلق بإيرادات المصرف .

2- أهمية البحث Research Importance

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

أ-التعريف على التدقيق الخارجي واهدافه

ب-التعريف بمفهوم الاستدامة المالية طويلة الأجل.

ج- التعرف على ماهية الإفصاح من خلال بيان المفهوم وأهمية الإفصاح بالنسبة للوحدات الاقتصادية .

د- اعداد برنامج تدقيق الإفصاح لبعده الإيرادات الخاص بالاستدامة المالية

3- هدف البحث Research Objectives

تنبع أهمية البحث من أهمية المؤسسات المالية في المجتمع، لما لها من دور هام في تقديم الخدمات التنموية للمجتمع، وتطوير وتوسيع التجارة الدولية ، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات جيدة من الدخل وتدعيم الموارد الانتاجية. والعمل على تحقيق الاستقرار المالي. وتقديم الخدمات المالية لمساعدة جميع القطاعات العاملة في الدولة، لذا فإن استقرار تلك المؤسسات وبقائها له أثر في تحقيق الاهداف العامة للدولة والمجتمع

4- فرضيات البحث Research hypothesis

هل من الممكن إن يؤثر تدقيق الإفصاح عن بعد الإيرادات الخاص بالاستدامة المالية طويلة الأجل على قرارات المتعلقة بالإيرادات

5- منهج البحث Research method

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة واعداد البحث

6- حدود البحث Research method

أولاً: الحدود المكانية

تم اختيار مصرف الصناعي احدى تشكيلات وزارة المالية ميداناً للتطبيق العملي ، وإن إختيار هذا المصرف يعزى لحدائته بياناته مقارنةً بباقي المؤسسات المالية العامة العاملة في العراق والمصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

ثانياً: الحدود الزمانية :

وفقاً لما متوفر من اخر بيانات مصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي تم إختيار السنوات (2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018) على التوالي ، كحدود زمانية للبحث

ثانيا: دراسات سابقة

<p>1 نعمة ، حسين عبد المهدي، تدقيق اداء المنظمات غير هادفة للربح ودورة في تحقيق الاستدامة المالية بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية العراقية ، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، 2019.</p>	
<p>1- التركيز على العلاقة بين التزام اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية عينة البحث بأبعاد الاستدامة المالية ومؤشرات تقويم الأداء وتحقيق الاستدامة المالية فيها . 2- إعداد برنامج تدقيق أداء مقترح خاص باللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ، يستند على أبعاد الاستدامة المالية ، جنبا الى جنب مع برنامج التدقيق المالي المعمول به من قبل هيئة الرقابة العاملة في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية .</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>عدم وجود برنامج لتدقيق أداء اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية يعتمد في فقراته على أبعاد الاستدامة المالية والتي تمثل الابعاد الاساسية لعمل اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية ، جنبا الى جنب برنامج التدقيق المالي المعتمد من قبل الهيئة الرقابية ، والذي يحقق التكامل والتنسيق بين التدقيق المالي وتدقيق الأداء على وفق ابعاد الاستدامة المالية (بعد الإيرادات المتأتية من مصادر إيرادات اللجنة ، بعد الخدمة المقدمة من قبل اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية ، بعد الدين والذي يتمثل بالالتزامات المالية) .</p>	<p>مشكلة الدراسة</p>
<p>اعتمد الباحث الجانب الاستنباطي عبر استعراض ودراسة القوانين والتشريعات والانظمة والمعايير الدولية والادلة المحلية ودراسة وتحليل البيانات امالية والاجراءات المتبعة في المنظمات غير الهادفة للربح وعينة البحث عن تحليل المؤشرات والنسب المالية والمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية .</p>	<p>أسلوب اختبار الفرضيات</p>
<p>توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها: ان ندرة الموارد وشح الاموال من اهم الاسباب التي ادت الى ظهور مفهوم الاستدامة امالية والاع=هتام وتطوير الدراسات والابحاث الخاصة بها لاغراض توفير الاموال اللازمة لاستمرار نشاط الوحدة الاقتصادية والوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية ، ان تدقيق الاداء وفقا لابعاد الاستدامة المالية يختصر الطريق ويحدد الوجهة محل التدقيق في تحسين اداءها المالي وتحقيق الاستدامة المالية فيها ، ان دراسة الاستدامة المالية ومؤشراتها ودمج تلك المؤشرات مع مؤشرات تدقيق الاداء على وفق ابعاد الاستدامة المالية من شأنه تحسن الاداء وضمان تحقيق الاستدامة المالية في المنظمات الغير هادفة للربح .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

<p>حسن ، فالج ماجد ، تدقيق الإفصاح والشفافية على وفق مؤشرات S&P واثري في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية ، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية، 2020.</p>	<p>2</p>
<p>التعرف على نسب الإفصاح والشفافية وفقاً لمؤشرات S&P. وأهميتها في عرض المعلومات المحاسبية بشفافية ودرجة التزام المصارف عينة البحث بهذه المؤشرات واعداد برنامج تدقيق مقترح لتدقيق الإفصاح والشفافية وفقاً لمؤشرات S&P في المصارف عينة البحث</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>عدم وجود برنامج خاص لتدقيق الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية على وفق مؤشرات S&P وهذا بدوره يؤثر في الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية المتمثلة في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، وبالتالي يؤثر في قرارات مستخدمي تلك المعلومات .</p>	<p>مشكلة البحث</p>
<p>من خلال تحليل التقارير السنوية الصادرة من مجموعة من المصارف الخاصة العراقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعدد من السنوات. بالاعتماد على مؤشرات ومن ثم القياس الكمي للخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية بموجب معادلات احصائية معدة لهذا الغرض</p>	<p>أسلوب اختبار الفرضيات</p>
<p>توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها : ان نسب الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ضعيف خلال مدة البحث من 2009 لغاية 2018 وكان هناك تفاوت ملحوظ في الإفصاح بين محاور مؤشرات S&P ، ان ضعف نسب الإفصاح والشفافية في التقارير السنوية للمصارف عينة البحث وفق مؤشرات S&P يعود الى انها تتضمن فقرات ومحاور لا تفسح عنها الشركات العراقية لانها ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات التي نصت عليها القوانين وقسم كبير من هذه الفقرات والمحاور لا ينص عليها القانون العراقي، عدم وجود برنامج خاص لتدقيق الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية الخاصة العراقية وفق مؤشرات Standards & Poor's، وهذا بدوره يؤثر في الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية المتمثلة في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق لتلك المعلومات، وبالتالي يؤثر في قرارات مستخدمي تلك المعلومات .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>

<p>عبد الرحمن، نجلاء ابراهيم، مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية على (ديوان المحاسبة بمنطقة مكة المكرمة)، مجلة الاقتصاد والمالية، المملكة العربية السعودية ، 2020</p>	<p>3</p>
<p>معرفة مدى ارتباط المساءلة المالية في الوحدات الحكومية في تحقيق الاستدامة المالية</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ويتفرع من التساؤلات التالية 1- ماثر فعالة المساءلة المالية من الجهات الرقابية الخارجية لتحقيق الاستدامة المالية</p>	<p>مشكلة البحث</p>

2- مادور الجهات الرقابية الخارجية في الحد من الفساد المالي لتحقيق الاستدامة المالية		
3- ما الاجراءات المتخذة من مراجع الجهات الرقابية الخارجية في المساءلة المالية لتحقيق الاستدامة المالية		
المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اداة الاستبانة في جمع البيانات	أسلوب اختبار الفرضيات	
توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين مدى ارتباط المساءلة المالية وتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية .	اهم الاستنتاجات	

Amos O.A.,2015 ، FINANCIAL SUSTAINABILITY FACTORS OF HIGHER EDUCATION، International Journal of Education Learning and Development ، 2015 .

4- عوامل الاستدامة المالية للتعليم العالي	
هدف البحث	الهدف الرئيسي من الدراسة هو تطوير نموذج للتنبؤ بالاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي .
مشكلة البحث	واجهت مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الخاصة والعامه مشكلة عدم الاستدامة المالية في السنوات الأخيرة. أنشأت برامج للعمل على الاستدامة المالية للتعليم العالي.
أسلوب اختبار الفرضيات	من أجل القيام بهذه الدراسة، كان من الضروري اتباع نهج كمي. تم استخدام تصميم البحث المسحي في هذه الدراسة.
اهم الاستنتاجات	أن النموذج التنبؤي هو مفتاح الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي.

2-2 المبحث الثاني: مدخل نظري في تدقيق الافصاح عن ابعاد الاستدامة المالية طويلة الاجل

في عالم اليوم، حيث تواجه المنظمات تحديات مالية متزايدة وضغوطاً من أصحاب المصلحة بشأن أدائها المستدام، أصبح من الضروري أن تتبنى هذه المنظمات ممارسات متقدمة للإفصاح المالي. وتعتبر "الاستدامة المالية" أحد أهم هذه الممارسات، حيث تشير إلى قدرة المنظمة على الحفاظ على مستويات مرضية من الأداء المالي على المدى الطويل.

1-2-2: مفهوم التدقيق الخارجي

التدقيق (Audit) كلمة اشتقت من كلمة (Audire) باللغة اللاتينية وتعني هو يستمع، كان يتم قراءة الحسابات على المسؤولين واصحاب الاعمال لتأكد من سلامتها، وبعدها جرى اطلاق كلمة (Audit) باللغة الانكليزية على هذا العملية وتعني التدقيق وهذا ارتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتأكد من سلامتها ومصداقيتها، وتطورت باستمرار بسبب تغير في حجم، وانواع الوحدات الاقتصادية وتنوع انشطتها وتعقيدها مما تطلب الأمر زيادة التحقق من الفحص، ومن ثم ظهرت الحاجة لإبداء رأي مهني بالقوائم المالية مما أدى الى ظهور الحاجة الى عمل تقرير يبين هذا الرأي المهني (ابراهيم، 2020: 43).

2-2-2 تعريف التدقيق الخارجي سنقوم بعرض مجموعة من التعريفات المتعلقة بتعريف التدقيق الخارجي والذي تناوله العدد من الكتاب والباحثين والمنظمات وذلك لتوفير فهم كامل للقارئ لتعريف التدقيق الخارجي. وسيتناول هذه التعريف حسب التسلسل التاريخي لها عبر الجدول الاتي .

جدول (1)

تعريف التدقيق الخارجي

ت	التعريف	المؤلف والسنة
1	يجب أن يتم جمع وتقييم الأدلة حول المعلومات لتحديد درجة المطابقة بين المعلومات والمعايير المطبقة والإبلاغ عنها من قبل موظفين مستقلين أكفاء. تمثل الأدلة أي معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات تلي المتطلبات. تم تقديمه للمراجعة ويلبي المعايير المعمول بها.	(Elder, et al,2017:4)
2	يتم تعريف التدقيق على أنها عملية منهجية للحصول على الأدلة وتقييمها بموضوعية حول تأكيدات المتعلقة بالإدارة بشأن الإجراءات والأحداث الاقتصادية، للتحقق من درجة الاتساق بين تلك الادعاءات والمعايير المقررة، وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المحتملين .	(Antipova ,2018:345)
3	التدقيق هو أسلوب منهجي للحصول على الأدلة وتقييمها بشكل موضوعي فيما يتعلق بصحة الادعاءات المتعلقة بالأحداث والتصرفات الاقتصادية، والغرض من العملية هو التحقق من مدى اتباع الادعاءات للمعايير المحددة في العملية وإبلاغ النتائج إلى الجهات المعنية. الأطراف المحتملة .	(Louwer, et al.2018:38)

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحثين تعريف التدقيق الخارجي بأنه (هو فن وعلم في آن واحد. فهو يتطلب مزيجاً من الحكم والنسك الذي يمتلكه المدقق الخارجي (جانب الفن)، بالإضافة إلى المعرفة العميقة بالموضوع ذي الصلة والقواعد والإجراءات (جانب العلم) ، يقوم بعملية التدقيق شخص مستقل ومحيد و مؤهل عملياً وعملياً ومن خارج الوحدة الاقتصادية ، حيث يقوم بجمع وتقييم الأدلة من المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المحددة مسبقاً وابداء رأي في محاييد بشأن صحة وعدالة البيانات المالية واعداد تقرير عند الانتهاء من عملية التدقيق وتوصيل النتائج للمستخدمين).

3-2-2 اهداف التدقيق الخارجي

تمثل اهداف التدقيق الخارجي بما يأتي:(Lessambo,2018:7)

1-الهدف الرئيسي

يمكن للمدقق تقديم رأي تدقيق حول ما إذا كانت البيانات المالية تمثل الأعمال بشكل عادل في جميع الجوانب المادية بما يتوافق مع إطار التقرير المالي المعمول به من خلال الحصول على تأكيد معقول فيما يتعلق بعدم وجود أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك نتيجة للاحتيال أو الخطأ .

2_الاهداف الثانوية (القرشي، 2011: 12_13)

أ- اكتشاف ما قد يوجد في السجلات من تلاعب ،تم ذلك من خلال تدقيق السجلات المحاسبية والمعاملات المالية والتأكد من صحتها وصحة تطبيق السياسات والإجراءات المالية.

ب- مراقبة خطط الادارة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الاهداف وتحديد الانحرافات والاسباب التي ادت لتلك الانحرافات ومعالجتها

ج- تحقيق أعلى درجة من الرفاهية يمكن تحقيقها لجميع أفراد المجتمع.

د- الحد من التهرب الضريبي . (Sana el al,2017:29)

هـ- منع الاخطاء والاحتيال من خلال وضع الاجراءات الازمة لمنع حدوثها .

- و- حماية مصالح المساهمين لان المدقق الخارجي هو ممثل للمساهمين فمن واجبه ضمان حمايتهم .
- ز- تقليل ،او القضاء على الاسراف في نواحي النشاط جميعها ،وذلك عن طريق تقديم توصيات وتوجيهات للوحدة الاقتصادية المدققة بهدف تحسين عملياتها وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد (نور الدين، 2015: 12) .
- والتحقيق اهداف التدقيق الخارجي على مراقب الحسابات القيام بما يأتي (Basu,2016:8-9):
- 1- الامتثال للمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة ، بما فيها ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية ،فما يتعلق بارتباطات تدقيق قوائم مالية .
 - 2- يجب على المدقق ان يحافظ على نزعة الشك المهني عند اجراء عملية التدقيق مع الاعتراف بأن هنالك ظروفأ قد تسبب في تحريف القوائم المالية على نحو جوهري
 - 3- طوال عملية تدقيق البيانات المالية بأكملها، يجب على المدقق استخدام الحكم المهني.
 - 4- ومن أجل الحصول على تأكيد معقول، يجب على المدقق جمع ما يكفي من أدلة المراجعة ذات الصلة لخفض مخاطر المراجعة إلى مستوى يمكن التحكم فيه. سيسمح ذلك للمدقق بالتوصل إلى استنتاجات مناسبة وتقديم حكمه..
 - 5- طوال عملية التدقيق، يتعين على المدقق اتباع معايير التدقيق المعمول بها.

4-2-2 تعريف الإفصاح في المحاسبة

ويشار إليها أيضًا بالإفصاح الفوري عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بجميع البيانات المالية والالتزام بسياسة الشفافية الكاملة بحيث تتمكن جميع الأطراف، بغض النظر عن طبيعة البيانات - المالية أو غير المالية - من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً عليها، مع اتخاذ أهمية للعنصر المنصوح عنه بطريقة تحقق أهداف الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم التي يتم نشرها (ابو جراد، 2015: 110).

العملية التي تهدف الى توفير معلومات لتقدمها لأصحاب المصالح سواء كانت المعلومات المطلوبة بشكل الزامي او اختياري لمساعدتهم في اتخاذ القرارات (شرف، 2015: 27)

وشمول التقارير المالية على جميع المعلومات الازمة ،لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن وضع الوحدة المحاسبية .(الوشاح واخرون، 2018: 186)

كما عرفة مجلس معايير المحاسبة والرقابة العراقية (IASS) بأنه المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها الى المساهمين في الوحدة الاقتصادية والى المجتمع كافة وتقديم بتفاصيل اقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يفصح عنها للمدراء في الوحدة الاقتصادية (هاشم ، 2021: 26).

5-2-2 اهداف الإفصاح

واعتماداً على اتجاهات الإفصاح، فإن الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي هو السماح للأطراف التي لها صلاحية طلب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتوجيه سلوك الوحدة الاقتصادية في اتجاه معين. وبما أن اتجاه الإفصاح ينقسم إلى نصفين، فإن هدف الكشف وهدفه يختلف باختلاف الطريقة التي يتخذها، سواء كانت تقليدية أو حديثة.: (محمود، 2017: 26)

1_ المنهج التقليدي في الإفصاح

وهي التي تركز على حماية المستثمرين من التعامل غير العادل في سوق المال عن طريق تقليل تعقيد المعلومات المنشورة حتى يتمكن حتى المستثمر المبتدئ من فهمها. وهو يفعل ذلك من خلال التأكيد على المعلومات التي تنسم بالموضوعية وتجنب تقديم المعلومات التي تعكس درجة عالية من عدم اليقين..

2-الاتجاه المعاصر في الإفصاح

هدفها هو توفير المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرار. ونظراً للتطورات في مجال الإفصاح، فقد توسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات ذات الصلة التي تتطلب مستوى عالياً من المعرفة بدلاً من مجرد المعلومات التي تتمتع بأعلى مستوى من الموضوعية وتتوافق مع قدرات المستثمر العادي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون ذوو الضمير على خبرتهم في فهم المعلومات واستخدامها أثناء الاختيار)..

2-2 مفهوم الاستدامة المالية

الاستدامة بشكل عام على أنها استخدام الموارد بطريقة تحافظ عليها ومنع نفاذها على المدى الطويل، مع الحفاظ على استمرارية الوحدة الاقتصادية وزيادتها في تقديم خدماتها وتأمين حقوق الاجيال المستقبلية (عبد الحافظ وحسين ، 2019 : 26-27).. أصبحت الاستدامة امراً حيويًا ضمن المزايا التنافسية ولم يعد بإمكان المؤسسات تجاهلة. تسعى العديد من الوحدات الاقتصادية إلى تحقيق هدف مهم، وهو دمج الاستدامة في أنشطتها لضمان تدفق التمويل اللازم لتجديد أعمال الوحدة الاقتصادية. (Abedin & Rahman, 2017: 167). ونظراً لتأثيراتها العميقة على أداء الوحدات الاقتصادية وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات بيئة الأعمال الحديثة، فقد برزت الاستدامة كأولوية قصوى في الاستراتيجيات التي تتبناها غالبية الوحدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. في الواقع، يعتمد نجاح المجتمع اليوم وقبوله على مدى مساهمة الاستدامة في استقراره وتقدمه. (أبو سمرة ، 2017 : 28).

تخفى مشكلة الاستدامة باهتمام إضافي في الدول الصناعية بسبب الانعكاسات غير المباشرة للنمو السريع والتنمية. يحاول الباحثون وصناع السياسات حل المشكلات المعاصرة لإدارة الموارد طويلة المدى والنمو الاقتصادي باستخدام مفاهيم الاستدامة. في ضوء هذه التطورات، سعى العلماء إلى دمج فكرة الاستدامة في العلوم المالية في محاولة لمعالجة القضايا التي أثارها الاضطرابات المالية الكبيرة في أوائل القرن الحادي والعشرين، والتي قوضت النظريات المالية الراسخة ودفعت الأفراد للبحث عن أساليب جديدة لإدارة شؤونهم المالية. يمكن استخدام مزيج مناسب من الاستثمارات ومصادر التمويل لتعظيم العائد على الأسهم للمساهمين وضمان بقاء الأعمال على المدى الطويل.. (Zabolotnyy & Wasilewski, 2019:1).

ان الاستدامة المالية اكتسبت أهمية كبيرة لأن اطار عملها استراتيجي وطويل الأمد ويسمح للوحدات الاقتصادية بالاستمرارية في الأداء العالي وعدم التعثر رغم الازمات المفاجئة ، لتعطي قوة مالية كبيرة لتمويل الاستثمارات واستقطاب الزبائن والاحتفاظ بهم وبالتالي تعظيم القيمة للوحدة الاقتصادية ولأصحاب المصلحة وبذلك تعد الاستدامة المالية من المقدرات المهمة التي يجب ان تمتلكها الوحدات الاقتصادية وتحافظ عليها وتسعى في تطويرها باستمرار (اليساري، 2022: 78).

2-2-7 أهداف الاستدامة المالية

يعد الاستدامة المالية مطلبًا مهمًا على المدى الطويل لأي وحدة اقتصادية ، ويعد تقييم استدامة المالية الحالي ضروريًا وجزءًا أساسيًا حيث يمكن أن يكشف التقييم عما إذا كان قدرة الوحدة الاقتصادية على تقديم خدماتها والوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل. اذ تتجسد الاستدامة المالية في تحقيق الأهداف الآتية: (خن، 2018: 76)، (Schick, 2005: 109-110)

1-زيادة كفاءة التمويل: يهدف هذا الهدف إلى ضمان تلبية احتياجات التمويل للوحدة الاقتصادية والوفاء بالتزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل وبمستوى مناسب من المخاطر وفي الوقت المناسب.

1- الاستدامة في سياسات النفقات والإيرادات الحالية وتجنب العسر المالي: يهدف هذا الهدف إلى تعزيز قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في سياسات النفقات والإيرادات الحالية، مما يضمن عدم اضطرابها إلى التوقف عن خدمة ديونها وتعرضها لمخاطر التخلف عن السداد.

2- تحقيق الرفاه الاجتماعي: يهدف هذا الهدف إلى تحقيق استدامة مالية تساهم في الحاظ على قدرة البلدان على تقديم نفس مستوى الخدمات العامة في المستقبل. يتم تعزيز الاستدامة المالية من خلال التوعية بين القطاعات الحكومية بضرورة اتخاذ إجراءات عقلانية للحفاظ على الرفاهية الاقتصادية للأجيال القادمة.

4- تحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال في الأعباء المالية والعوائد: يهدف هذا الهدف إلى عدم تحميل الأجيال القادمة أعباء مالية ناتجة عن قرارات اتخذت دون مشاركتهم في اتخاذها، والتأكد من أنهم يستفيدون من القرارات التي تم اتخاذها في الحاضر.

المبحث الثالث: برنامج تدقيق الافصاح المقترح لمصادر الإيرادات في المصرف الصناعي

يتناول هذا المبحث اعداد برنامج التدقيق الافصاح بعد الإيرادات الخاص بالاستدامة المالية طويلة الاجل وتطبيقه على عينة البحث المتمثلة بالمصرف الصناعي.

رقم ورقة العمل	اسم المدقق وتوقيع	حجم عينة التدقيق	اجراءات التدقيق	التسلسل
			التأكد من وجود خطة استراتيجية طويلة الاجل بخصوص الإيرادات المستقبلية .	1
			التأكد من انسجام الموازنة التخطيطية السنوية للإيرادات مع خطة الاستراتيجية للمصرف	2
			التأكد من وجود محفظة استثمارية متنوعة للمصرف وموزعة على اساس الاستثمارات المجدية ذات العائد المرتفع .	3
			التأكد من ان المصرف لديه مصادر متعددة من الإيرادات وعدم الاعتماد على مصدر ايراد واحد .	4
			التأكد من تشكيل لجنة لمتابعة الديون المتأخرة التسديد ومتابعة الاجراءات المتخذة لتسديد الاقساط المستحقة بذمة المقرضين لصالح المصرف	5
			التأكد من صحة احتساب مخصص ديون المشكوك في تحصيلها ومخصص فوائد المتوقفين عن الدفع .	6
			التأكد من نمو الإيرادات في المصرف خلال السنوات المالية القادمة من خلال مؤشر نسبة نمو الإيرادات	7
			التأكد من قيام ادارة المصرف بعمل كشف بالتدقيق التقدي لمعرفة مقدار النقد الذي يتم توليد من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية	8
			التأكد من قياس واحتساب نسبة الربحية	9

تطبيق البرنامج

1- عدم وجود خطة استراتيجية لدى المصرف الصناعي بخصوص الإيرادات المستقبلية ، ويرى الباحثان ضرورة اعداد خطة استراتيجية طويلة الاجل بخصوص الإيرادات المستقبلية .

2- عن دراسة الموازنة التخطيطية للإيرادات تبين للباحثين الآتي :

أ- عدم وجود تفاصيل بالإيرادات المخططة وإنما اقتصر الأمر على الحسابات الرئيسية للإيرادات .

ب- تساوي مبالغ المبالغ المخططة للإيرادات في سنة 2017 و2018 الأمر الذي يشير عدم اتباع الاسس العلمية في وضع التقديرات وعدم الاهتمام في وضع الإيرادات المقدرة .

ج- ففي سنة 2016 بلغت اجمالي الإيرادات المقدرة (30400) مليون دينار (ثلاثون مليار واربعمائة مليون دينار) في حين بلغت الإيرادات المتحققه (12930) (اثنا عشر مليار وتسعمائة وثلاثون مليون دينار) اي بنسبة تحقق مقدارها (43%) ، وفي سنة 2017 بلغت اجمالي الإيرادات المقدرة (30900) مليون دينار (ثلاثون مليار وتسعمائة وستون مليون دينار) اي بنسبة تحقق مقدارها (45%)، وفي سنة 2018 بلغت اجمالي الإيرادات المقدرة (30900) مليون دينار (ثلاثون مليار وتسعمائة مليون دينار) في حين بلغت الإيرادات المتحققه (18102) (ثمانية عشر مليار ومائة واثنان مليون دينار) اي بنسبة تحقق مقدارها

(59%) . فمن ملاحظة نسبة التحقق نلاحظ عدم الدقة في وضع التقديرات للإيرادات خلافاً للفقرة (5) من القسم (4) احكام عامة من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة /2004 (المعدل) والتي تضمنت تحديد كل مصادر الإيرادات بدقة في الموازنة وتبين كل نفقات السنة المالية وتبين كذلك طبيعة ومدى الالتزامات للسنوات القادمة على ان تكون تلك الالتزامات محددة بأغراضها في قانون الموازنة السنوية . ويرى الباحثان بضرورة الدقة في اعداد التقديرات الخاصة بالإيرادات بالإضافة الى تفصيل في حسابات الإيرادات المقدرة وعدم الاعتماد على الحسابات الرئيسية فقط .

3- عند تدقيق محفظة الاستثمارية الخاصة بالمصرف تبين الآتي :

أ- وجود العديد من الشركات المساهم بها من قبل المصرف وهي شركات متوقفة وخاسرة وعلى سبيل

جدول (2)

الشركات متوقفة والخاسرة المساهم بها المصرف

اسم الشركة	راس المال المدفوع (مليون دينار)	مساهمة المصرف مليون دينار	نسبة المساهمة	وضع الشركة
الصناعات الخفيفة	16800	5187	30.88	خاسرة
الصناعات الالكترونية	1800	5301	29.452	خاسرة
الانشائية الحديثة	2839	2839	52.859	متوقفة
الهلال الصناعية	12375	1818	14.687	خاسرة
الصناعات الهندسية	359	359	23.9	متوقفة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان

ب- ان العائد على الاستثمار في الشركات المستثمر فيها منخفض مقارنة بحجم الاستثمار حيث بلغ نسبة عائد على الاستثمار لسنوات عينة البحث كالآتي .

عائد على الاستثمار لسنة معينة = ايراد الاستثمارات سنة معينة / اجمالي الاستثمارات سنة معينة

عائد على الاستثمار لسنة 2015 = $38665005236/23378290 = 0.06\%$

عائد على الاستثمار لسنة 2016 = $38675005236/207502341 = 0.5\%$

عائد على الاستثمار لسنة 2017 = $38675005236/217561604 = 0.6\%$

عائد على الاستثمار لسنة 2018 = $42890755367/200024841 = 0.5\%$

وان العائد المتأتي من الاستثمار في سنة 2015 من قبل شركات التالية (المصرف المتحد، السجاد للمفروشات ، العطفية).

وان العائد المتأتي في سنة 2016 من قبل شركات التالية (الخياطة الحديثة ، بغداد غازية)

وان العائد المتأتي في سنة 2017 من قبل شركات التالية (المصرف المتحد، السجاد للمفروشات، العطفية، بغداد غازية)

وان العائد المتأتي في سنة 2018 من قبل شركات التالية (السجاد للمفروشات، بغداد غازية)

ويرى الباحثان بضرورة التخلص من الاستثمارات في الشركات المتوقفة والخاسرة والتي لا تدر عائد والاستثمار في الشركات ذات العائد المرتفع .

4- التركز الشديد في مصدر واحد وهو (فوائد القروض الممنوحة /عراقي) تمثل الجزء الأكبر من ايرادات المصرف حيث بلغ نسبة (80%، 84%، 88%، 89%) من الايرادات خلال سنوات عينة البحث على التوالي وهذا التركز الشديد يعرض المصرف لمخاطر عالية في حال حدوث اي تغييرات تؤثر على هذا المصدر. يرى الباحثان ضرورة التنوع في مصادر الايرادات وعدم التركز على نوع واحد من الايرادات.

5- ضعف في استحصال الديون المتأخرة التسديد حيث لاحظ الباحثان ارتفاع في الديون المتأخرة التسديد حيث كانت رصيد حساب ديون متأخرة التسديد في سنة 2015 (24612713) الف دينار (اربعة وعشرون مليار وستمائة واثنان عشر مليون وسبعائة وثلاثة عشر الف دينار) اي بزيادة مقدارها (2226099) الف دينار (ملياران ومائتين وستة وعشرون مليون وتسعة وتسعون الف دينار) عن السنة السابقة ، بينما بلغ رصيد ديون المتأخرة التسديد في سنة 2016 (44785791) الف دينار (اربعة واربعون مليار وسبعائة وخمسة وثمانون مليون وسبعائة واواحد وتسعون الف دينار) اي بزيادة مقدارها (20173078) الف دينار (عشرون مليار ومائة وثلاثة وسبعون مليون وثمانية وسبعون الف دينار) عن السنة السابقة، بينما بلغ رصيد ديون المتأخرة التسديد في سنة 2017 (48807214) الف دينار (ثمانية واربعون وثمانمائة وسبعة مليون ومئتان واربعة عشر الف دينار) اي بزيادة مقدارها (4021423) الف دينار (اربعة مليار وواحد وعشرون مليون واربعائة وثلاثة وعشرون الف دينار) عن السنة السابقة ، بينما بلغ رصيد ديون المتأخرة التسديد في سنة 2018 (51383853) الف دينار (واحد وخمسين وثلاثمائة وثلاثة وثمانون مليون وثمانمائة وثلاثة وخمسون الف دينار) اي بزيادة مقدارها (2576639) الف دينار (مليارين وخمسمائة وستة وسبعون مليون وستائة وتسعة وثلاثين الف دينار) عن السنة السابقة الامر الذي يبين للباحثين ضعف المصرف في استحصال الديون المستحقة له وهذه الامر .

اما فيما يخص تسديد الاقساط المستحقة سوف يستعرض الباحثان المبالغ المستحقة والمبالغ المسددة ونسبة المبالغ المسددة الى المستحقة على شكل جدول والسنوات عينة البحث

جدول (3)

مبالغ الاقساط المستحقة والمسددة /المبالغ بالاف

المبالغ مستحقة 2015	المبالغ المسددة 2015	نسبة المبالغ المستحقة الى المسددة	المبالغ مستحقة 2016	المبالغ المسددة 2016	نسبة المبالغ المستحقة الى المسددة
30718796	23560813	%76.7	47865362	35478507	%74.1

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير الادارة

يتبين للباحثين من الجدول اعلاه انخفاض نسبة المبالغ المسددة الى المستحقة الامر الذي يتبين للباحثين قصور في عمليات التحليل الائتماني وتقييم مخاطر العملاء من جهة ، ضعف في متابعة المتأخرات واجراءات التحصيل من جهة اخرى .

جدول (4)

مبالغ الاقساط المستحقة والمسددة /المبالغ بالاف

المبالغ مستحقة 2017	المبالغ المسددة 2017	نسبة المبالغ المستحقة الى المسددة	المبالغ مستحقة 2018	المبالغ المسددة 2018	نسبة المبالغ المستحقة الى المسددة
50221039	40969171	%81.1	46971451	33632169	%71.6

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير الادارة

يتبين للباحثين من الجدول اعلاه تحسن طفيف في نسبة المبالغ المسددة الى المستحقة ا في سنة 2017 ، بينما في سنة 2018 تراجع النسبة لأمر الذي يتبين للباحثين قصور في عمليات التحليل الائتماني وتقييم مخاطر العملاء من جهة ، ضعف في متابعة المتأخرات واجراءات التحصيل من جهة اخرى . ويرى الباحثان بضرورة تكثيف الجهود لمتابعة استحصاال الديون المستحقة للمصرف .

6- عدم الدقة في وضع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث تبين للباحثين ان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لم يتغير طيلة فترة عينة البحث بالرغم من زيادة في حساب مدينو ديون متأخرة التسديد حيث بلغت رصيد مدينو ديون متأخرة التسديد خلال سنوات عينة البحث على التوالي (51383853،48807214،44785791،24612713) الف دينار بينما بقه رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها دون تغيير ومبلغ (6650268) الف دينار .

وكذلك عدم الدقة في حساب مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع حيث بلغ مبلغ ايرادات المستحقة في سنة /2015 (1225188) الف دينار بينما بلغ مبلغ المخصص (16747627) الف دينار ، في حين بلغ مبلغ ايرادات المستحقة في سنة /2016 (65920210) الف دينار بينما بلغ مبلغ المخصص (24162983) الف دينار، في حين بلغ مبلغ ايرادات المستحقة في سنة /2017 (11514846) الف دينار بينما بلغ مبلغ المخصص (29656282) الف دينار ، في حين بلغ مبلغ ايرادات المستحقة في سنة /2018 (13195505) الف دينار بينما بلغ مبلغ المخصص (37236086) الف دينار ، حيث تبين للباحثين من خلال ما تم عرضه ان مبلغ المخصص أكبر من حساب ايرادات المستحقة .

يوصي الباحثان بالدقة في وضع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع والاعتماد على الاسس العلمية في وضع المخصصات .

7- أن تكون نسبة التطور الايرادات في المصرف الصناعي أكثر من (1) وعند قياس نسبة التطور للإيرادات نجد (المبالغ بالالف):

نسبة التطور للإيرادات للسنة المالية الحالية = إجمالي إيرادات السنة المالية الحالية / إجمالي إيرادات السنة المالية السابقة

نسبة التطور للإيرادات للسنة المالية 2015 = إجمالي إيرادات السنة المالية 2015 / إجمالي إيرادات السنة المالية 2014 = 1.01=11366204/11517571

نسبة التطور للإيرادات للسنة المالية 2016 = إجمالي إيرادات السنة المالية 2016 / إجمالي إيرادات السنة المالية 2015 = 1.12=11517571/12930400

نسبة التطور للإيرادات للسنة المالية 2017 = إجمالي إيرادات السنة المالية 2017 / إجمالي إيرادات السنة المالية 2016 = 1.07=12930400/13864201

نسبة التطور للإيرادات للسنة المالية 2018 = إجمالي إيرادات السنة المالية 2018 / إجمالي إيرادات السنة المالية 2017 = 1.31=13864201/18101881

يتبن للباحثين من خلال النسب اعلاه تطور في مستوى الايرادات المصرف الصناعي خلال سنوات عينة البحث.

8- عدم قيام المصرف بعمل كشف بالتدفق النقدي لمعرفة مقدار النقد الذي يتم توليده من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية . يرى الباحثان ضرورة اعداد كشف بالتدفق النقدي

9- قياس قدرة المصرف على تقييم ربحية الشركة وكفاءتها في إدارة تكاليفها وتحقيق الإيرادات

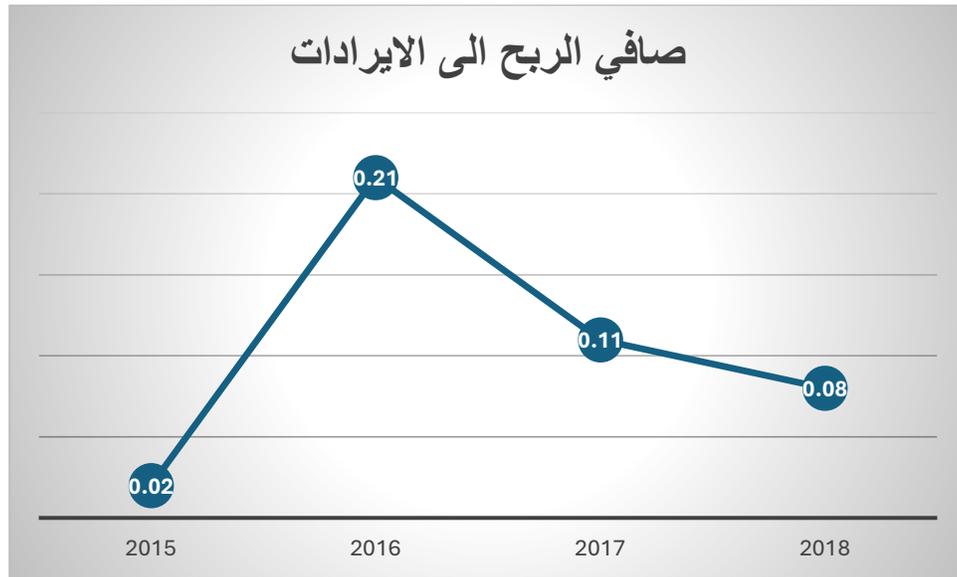
نسبة صافي الربح = صافي الربح / الايرادات

نسبة صافي الربح لسنة المالية 2015 = 0.02=11517570827/211999461

نسبة صافي الربح لسنة المالية 2016 = 0.21=12930399983/2704813862

نسبة صافي الربح لسنة المالية 2017 = 0.11=13864200519/1575431867

نسبة صافي الربح لسنة المالية 2018 = 0.08=18101881028/1492155730



المصدر: اعداد الباحثان

شكل (1)

نسبة صافي الربح الى الايرادات

من خلال المخطط اعلاه يتبين للباحثين ان نسبة صافي الربح الى الايرادات في سنة 2015 كانت (0.02) بينما في سنة 2016 ارتفع النسبة لتصل الى (0.21) وذلك يعود الى ارتفاع في حجم ايرادات بنسبة (12%) عن السنة السابقة وانخفاض في مصروفات النشاط الجاري بنسبة (10%) عن السنة السابقة ، بينما في سنة 2017 تراجع في نسبة صافي الربح الى الايرادات حيث بلغت النسبة (0.11) وذلك يعود الى ارتفاع ايرادات بنسبة (7%) عن السنة السابقة

بينما ارتفعت المصروفات بنسبة (20%) عن السنة السابقة ، بينما في سنة 2018 استمر انخفاض نسبة صافي الربح الى الايرادات حيث بلغت النسبة (0.08) وذلك يعود الى ارتفاع الايرادات بنسبة (31%) بينما ارتفاع المصروفات بنسبة (35%).

ويرى الباحثان ان على ادارة المصرف التركيز على إدارة التكاليف والنفقات بشكل أكثر فعالية، خاصة في ظل ارتفاع المصروفات بمعدلات أعلى من نمو الإيرادات.

ومما سبق ومن خلال تطبيق برنامج التدقيق الافصاح المقترح وما افرزته الملاحظات عند تطبيق البرنامج لمحور الايرادات المتعلقة بالاستدامة المالية والتزام الادارة المصرف بالتوصيات التي قدمها الباحثان من خلال الملاحظات توصل اليها الباحثان بعد تطبيق البرنامج ، حيث تم اثبات فرضية البحث عند تدقيق الافصاح الخاصة ببعده الايرادات المتعلقة بالاستدامة المالية يؤثر على قرارات الايرادات من خلال استجابة الادارة للملاحظات التي قدمها الباحثان والذي سوف يؤثر على الايرادات بشكل ايجابي .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- لا يعد المصرف تقارير واضحة عن الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وآفاقها المستقبلية، مما يؤثر على عدم تمكن الإدارة العليا داخل المصرف من اتخاذ القرارات الاستراتيجية المطلوبة فضلاً عن الوقوف على التحديات المحتملة التي تواجه المصرف.
- 2- ليس للمصرف خطة واضحة للإيرادات المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قيام إدارة المصرف بوضع استراتيجيات طويلة الأجل من جهة، فضلاً عن مواجعة إدارة المصرف مصاعب محتملة في تحديد الأولويات المالية وتوزيع الميزانية بشكل مناسب.
- 3- وجود العديد من الشركات المساهم بها من قبل المصرف وهي شركات متوقفة وخاسرة ، ان العائد على الاستثمار في الشركات المستثمر فيها منخفض مقارنة بحجم الاستثمار حيث بلغ نسبة عائد على الاستثمار لسنوات عينة البحث كالاتي(2015=0.06%، 2016=0.5%، 2017=0.6%، 2018=0.5%).
- 4- التركيز الشديد في مصدر واحد للإيرادات وهو (فوائد القروض الممنوحة /عراقي) التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات المصرف حيث بلغ نسبة (80%، 84%، 88%، 89%) خلال السنوات عينة البحث.
- 5- ضعف اجراءات المصرف في استحصال الديون المتأخرة التسديد، إذ لوحظ ارتفاع في الديون المتأخرة التسديد حيث كانت رصيد حساب ديون متأخرة التسديد، وان نسبة المبالغ المسددة الى المستحقة (77%، 74%، 81%، 72%) خلال سنوات عينة البحث على التوالي سنة 2015= 30718796/23560813 =77% ، سنة 2016= 35478506 / 47865362 =81% ، سنة 2017= 40969171 / 50221039 =74% ، سنة 2018= 33632169 / 46971451 =72% ، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ المستقبلي ويؤثر على عملية التخطيط المالي للمصرف.

ثانياً: التوصيات

- 1- اعداد تقارير حول حول الازعاج المالية للوحدة الاقتصادية وافاقها المستقبلية حتى تمكن الادارة العليا داخل المصرف من اتخاذ قرارات سليمة
- 2- على المصرف وضع خطة شاملة للإيرادات المستقبلية تستند إلى تحليل دقيق للاتجاهات والتوقعات السوقية، فضلاً عن الفرص والتحديات المحتملة.
- 3- يوصي الباحثان بأن يقوم المصرف بمراجعة شاملة لمحفظة استثماراته، بهدف تحديد الشركات التي لا تحقق عوائد كافية، والنظر في إمكانية التخلص منها وإعادة توظيف الأموال في فرص استثمارية أخرى أكثر ربحية.
- 4- يوصي الباحث بأن يقوم المصرف بتنوع مصادر إيراداته، من خلال البحث عن فرص استثمارية أخرى وتقديم خدمات متنوعة للعملاء.
- 5- ينبغي على المصرف وضع استراتيجية شاملة لمعالجة هذه المشكلة، تشمل تعزيز إجراءات المتابعة والتحصيل للديون المتأخرة، وتفعيل آليات الضمانات والتأمينات المقدمة من العملاء.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- ابراهيم ، محمد خليل ، "تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في اجراءات التدقيق وانعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية (بحث تطبيقي) "، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة دكتوراة ، 2020 .
- أبو سمرة ، حسام حسن ، " دور الاستئثار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير ، تخصص القيادة والادارة ، جامعة الأقصى بغزة ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2017.
- إرشادات الممارسة الموصى بها بشأن الأستدامة المالية , إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB), 2020 .
- القرشي ، أيد رشيد ، " التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقاً " ، دار المغرب ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 2011 .
- الوشاح ، محمود عبدالفتاح النابلسي ، زينب حسان ، ابوالعدوس ، مراد يوسف ، "تطبيق معايير الإفصاح عن المعلومات المالية في القطاع الحكومي ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد(4) المجلد (26) ص186، 2018.
- اليساري ، امين هادي ، "الشمول المالي وتأثيره في الاستقرار المصرفي باطار الاستدامة المالية" ، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراة ، 2022.
- بجحوج ، محمد ماجد محمود ، " اثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " ، ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الاسلامية بغزة ، 2017.
- حسن ، فالح ماجد ، " تدقيق الإفصاح والشفافية على وفق مؤشرات S&P وأثره في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2020 .
- خن، فنتحي، "إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الإستدامة المالية، أطروحة دكتوراه، كتيبة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.
- شرف ، ابراهيم ، "دراسة واختيار مدى قبول المستثمرين لمؤشر مقترح غير المالي لاغراض تقييم لمقدرة الشركة على خلق القيمة "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 52_25 (1) 52، (المجلد 52، العدد 1 (31 يناير/كانون الثاني 2015)، ص ص. 229-277، 49 ص، 2015.
- عبد الحافظ ، ثروت عبد الحميد و حسين ، محمد فنتحي عبد الفتاح ، "تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية: دراسة تحليلية"، الإدارة التربوية، 22(22)، 11-108 ، 2019.
- عبد الرحمن ، نجلاء ابراهيم ، النضبي ريا محمد ، "مدى ارتباط المساءلة بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية على (ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة) " ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2020.
- نعمة ، حسين عبد المهدي ، "تدقيق اداء المنظمات غير هادفة للربح ودوره في تحقيق الاستدامة المالية (بحث تطبيقي) "، مقدم مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي اعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة دكتوراة ، 2019 .
- نور الدين، احمد قايد ، "تدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015.
- هاشم ، صدام كاطع ، "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودوره في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية " ، مقدم الى مجلس كلية اقتصاديات الاعمال _جامعة النهرين- وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في محاسبة الاعمال، 2021.

English References:

- Abdel Hafez, Tharwat Abdel Hamid and Hussein, Mohamed Fathi Abdel Fattah, "Achieving Financial Sustainability in Egyptian Universities in Light of the Experiences of Some Foreign Universities: An Analytical Study", Educational Administration, 22(22), 11-108, 2019.

- Abdel Rahman, Naglaa Ibrahim, Al-Nafie Ria Mohamed, "The Extent of the Relationship between Accountability and Achieving Financial Sustainability in Government Units: An Applied Study on (General Audit Bureau in Makkah Region), Journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 2, 2020. -
- Abedin ,Mohammad, N & Rahman, Abedin, M. J., "Sustainability of Banking Sectors in Bangladesh: A Study Based on Emerging Role of Corporate Governance, Corporate Social Responsibility and Intellectual Capital Disclosure". Accounting and Finance Research, 6(4), 164 , 2017
- Abu Samra, Hussam Hassan, "The Role of Investment in Achieving Sustainability in the Work of Charitable Societies Operating in Palestine", Master's Thesis, Leadership and Management, Al-Aqsa University in Gaza, Academy of Management and Politics for Graduate Studies, 2017.
- Al-Quraishi, Ayad Rashid, "External Auditing: A Scientific Approach in Theory and Application", Dar Al-Maghrib, Baghdad, First Edition, 2011.
- Al-Wishah, Mahmoud Abdel Fattah Al-Nabulsi, Zainab Hassan, Abu Al-Adous, Murad Yousef, "Application of Financial Information Disclosure Standards in the Government Sector and its Role in Raising the Efficiency of Accounting Disclosure for Financial Reports", Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Issue (4), Volume (26), p. 186, 2018.
- Al-Yasari, Ayman Hadi, "Financial Inclusion and Its Impact on Banking Stability within the Framework of Financial Sustainability", University of Baghdad, College of Administration and Economics, PhD Thesis, 2022.
- Amos O.A.,2015 . "FINANCIAL SUSTAINABILITY FACTORS OF HIGHER EDUCATION. International Journal of Education Learning and Development" . 2015 .
- Antipova, T.. Auditing for Financial Reporting. In: Farazmand, A. (eds) Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. Springer, Cham .(2018).
- Arens, Alvin A. & Randal J. Elder & Mark S. Beasley& Hogan,Chirs E "AUDITING AND ASSURANCE SERVICES INTERNATIONAL ERSPECTIVES" , America ,16th,2017.
- Banthin, Neeta, "Diversification applications in portfolio management", Welinkar institute of management development research, year of submission: march, 20,2011
- Basu, Sanjib Kumar, "Auditing & Assurance" ,2 end, Pearson , India , 2016.
- Hashem, Saddam Katea, "Disclosure of Social Responsibility and its Role in Evaluating the Performance of Economic Units", submitted to the Council of the College of Business Economics - University of Nahrain - as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Business Accounting, 2021.
- Hassan, Faleh Majid, "Auditing Disclosure and Transparency According to S&P Indicators and Its Impact on the Characteristics The Quality of Accounting Information "Research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 2020. Khan, Fathi, "Public Debt Management Strategies to Achieve Financial Sustainability", PhD Thesis, Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Ferhat Abbas University, Setif, Algeria, 2018.
- Ibrahim, Muhammad Khalil, "The Impact of Foreign Exchange Risks on Auditing Procedures and Their Impact on the Continuity of the Economic Unit (Applied Research)", submitted to the Council of the Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, as part of the requirements for obtaining a Certified Public Accountant degree, which is the highest professional degree in the field of specialization, and its holder enjoys all the rights and privileges of a PhD degree, 2020.

- Jahjough, Muhammad Majid Mahmoud, "The Impact of Non-Financial Disclosure on the Market Value of Companies Listed on the Palestine Stock Exchange", Master's, College of Commerce, Islamic University of Gaza, 2017.
- Louwers, Timothy J & Blay, Allen D& Sinason, David H & Strawser, Jerry R & Thibodeau, Jay C," Auditing & Assurance Services ", 7th edition,2018
- Marsha, Nadya, Murtaqi, Isrochmani, "The Effect OF Finacial Ratios ON Firm Value IN The Food And Beverage Sector", Journal OF Business And Management, Vol. 6, No. 2, 2017.
- Moeljadi, "Factors Affecting Firm Value: Theoretical Study ON Public Manufacturing Firms IN Indonesia", Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 5, Issue 2, 2014.
- Nima, Hussein Abdul Mahdi, "Auditing the Performance of Non-Profit Organizations and its Role in Achieving Financial Sustainability (Applied Research)", submitted to the Council of the Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, as part of the requirements for obtaining a Certified Public Accountant degree, which is the highest professional degree in the field of specialization, and its holder enjoys all the rights and privileges of a PhD degree, 2019.
- Nour El-Din, Ahmed Qaid, "Accounting Audit According to International Standards", Dar Al-Janan for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan, 2015.
- Recommended Practice Guidelines on Financial Sustainability, Publications of International Public Sector Accounting Standards (IPSASB), 2020.
- Sana ,Kumar, Ravinder, and Virender Sharma, , "Auditing: Principles and practice " ,McGraw Hill Education, India.2017.
- Sharaf, Ibrahim, "Study and Selection of Investors' Acceptance of a Proposed Non-Financial Indicator for the Purposes of Evaluating the Company's Ability to Create Value", Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, 52(1) 25_52 (Volume 52, Issue 1 (January 31, 2015), pp. 229-277, 49pp, 2015.
- Zabolotnyy , Serhiy & Wasilewski, Mirosław, "the concept of financial sustainability measurement" ,2019.